

الدرس المائة وأحد عشر

المسألة (11): قال (قدس سره): «إذا لم يكن للأعلم فتوى في مسألة من المسائل يجوز الرجوع في تلك المسألة إلى غيره مع رعاية الأعلم فالأعلم على الأحوط».

وأشار السيد (قدس سره) في كتابه (العروة) في المسألة (14) بهذه الصورة: «إذا لم يكن للأعلم فتوى، في مسألة من المسائل يجوز في تلك المسألة الأخذ من غير الأعلم وإن أمكن الاحتياط».

هنا لا نحتاج إلى الاحتياط، مثله مثل مسألة الدعاء عند رؤية الهلال ومع عدم وجود فتوى للأعلم نرجع فيها إلى غير الأعلم؛ وإذا قال غير الأعلم إن الدعاء مستحب عند رؤية الهلال، إذن هو مستحب، أو مثلاً، في إمام المرأة للجماعة، مع عدم وجود الفتوى للأعلم نرجع إلى غير الأعلم حيث يقول: يجوز. يعني مع إمكان الاحتياط، له الرجوع إلى غير الأعلم.

ذكر الإمام الراحل (قدس سره) هذه المسألة في تحرير الوسيلة تحت عنوان المسألة 34، كما ذكرها السيد (قدس سره) تحت عنوان المسألة 14، وكذلك ذكرها السيد في كتابه (العروة) في مسألة التقليد والاجتهاد تحت عنوان المسألة 63، وقال: «في احتياطات الأعلم إذا لم يكن له فتوى يتخير المقلد بين العمل بها وبين الرجوع

صفحة 416

إلى غيره، الأعلم فالأعلم»، ولم يذكر السيد (قدس سره) هذا القيد في المسألة 14، بل قال: إذا احتاط الأعلم في مسألة فللمرء أن يرجع في تلك المسألة إلى غير الأعلم، دون أن يذكر الأعلم فالأعلم. فالسيد كإمام الراحل يعتبر الرجوع إلى الأعلم احتياطاً الوجوبياً، وهنا أيضاً الرجوع للأعلم فالرجوع على الأحوط وجوباً، إلى هنا اتضاع الكلام في هذه المسألة.

وهناك بحث، لو لم يكن للأعلم فتوى في مسألة ما فما هو الدليل الذي يمكن إقامته للرجوع إلى غير الأعلم؟ ولماذا لا يطرح الاحتياط الوجوبي في هذا المورد؟

وبعبارة أخرى، لفائق أن يقول: ألم يجعلوا أصل الرجوع إلى الأعلم في باب الاحتياط من باب الدوران بين التعين والتخيير؟ وهذا ما اختاره الإمام الراحل (قدس سره) وجماعة من الفقهاء عملاً بالدوران بين التعين والتخيير، فهنا كذلك عندما لا يكون للأعلم فتوى في مورد، فيجب العمل بالدوران بين التعين والتخيير، يعني إنما أن نعمل بالاحتياط أو نرجع إلى غير الأعلم، والحال أن العمل بالاحتياط يوجب براءة الذمة يقيناً دون العمل بفتوى غير الأعلم.

فالسؤال هو: لماذا عند فقدان الأعلم لفتوى، لا نعمل بالاحتياط الوجوبي.

الجواب: هو ما ذكرناه في أول بحث التقليد والاجتهاد، وقلنا: ليس هناك دليل على تعين الاحتياط في الدوران بين الاجتهاد والاحتياط والتقليد، بل قلنا: إن العقل يخسر المكلف بين الاحتياط والتقليد والاجتهاد، ولا يقدم أحد هذه الأمور الثلاثة على الآخر.

قال السيد الحكيم (قدس سره) في المستمسك: لما قال السيد بالاحتياط عند عدم وجود فتوى للأعلم، لم يشر إلى ما يلزمه للقول بالاحتياط، أو الرجوع إلى غير الأعلم، بل قالوا: إنّ مشروعية الاحتياط لا تبلور مع وجود الامتنال التفصيلي بل تبلور مع الإمتنال الإجمالي، لأنّنا عندما نصلّي صلاة الجمعة أو صلاة الظهر لا

صفحه 417

ندرى بأيهما يتحقق الامتنال، نقول إجمالاً: يتحقق أحد هذين الأمرين، وإذا كان الأمر دائراً بين الامتنال التفصيلي والامتنال الإجمالي، قبل التعيين الامتنال التفصيلي، فالرجوع إلى غير الأعلم طبقاً لفتوى هو عمل بالامتنال التفصيلي، وهذا أيضاً دليل مبنائي.

فعليه لا يخطر ببالكم إذا لم يكن للأعلم فتوى يجب العمل بالاحتياط الوجوبي، عملاً بالدوران بين التعيين والتخيير، هذا أولاً.

وثانياً: قلنا إنّ العمل بالامتنال التفصيلي عمل مبني، لأنّه يتعمّن العمل به، وإنّ إذا قلنا إنّ العمل بالامتنال الإجمالي كاف فيجوز الرجوع إلى غير الأعلم، هذا هو الأمر الأول.

والامر الثاني: لماذا لا يجوز الرجوع إلى غير الأعلم؟ وما هو دليله؟ الدليل على ذلك هو أنّ تقليد الأعلم يتحقق موضوعه عندما تكون للأعلم فتوى، وأن يكون فتواه مخالفة لفتوى غير الأعلم، ومع عدم وجود الفتوى للأعلم يكون وجوده كعدمه، فيجب علينا أن نأخذ بفتوى غير الأعلم.

الأمر الثالث: هل يجوز في جميع احتياطات الأعلم، الرجوع إلى غير الأعلم؟ حيث لا يستفاد من اطلاق كلام السيد الإمام الراحل (رحمهما الله) هذا المعنى، ولم ينسّب هذا المعنى إلى المشهور من الفقهاء أيضاً، بل ذهب المشهور إلى الرجوع إلى غير الأعلم في الاحتياطات مطلقاً، وفي مقابل هذه النظريات هناك نظرية أخرى تقول: يجب علينا البحث عن علة الاحتياطات التي أفتى بها الأعلم، وما هو منشأها ومصادرها؛ هل أنّ منشأ الاحتياط، عدم حصول المجال للاستنباط؟ كما نلاحظ بعض الفقهاء عند السؤال عن وجوب صلاة الجمعة، يقول: لم يتمكن من استنباط هذه المسألة، أو أنه بدأ بالاستنباط ولكن لم يحصل على النتيجة، أو أنه وصل إلى النتيجة ولكن يعتبر أطراف أدلة المسألة مخدوشة؟ فهل العلة في هذه الصورة الثلاث هي الاحتياط الوجوبي، أو أنّ هناك فرقاً بين هذه الصور الثلاث؟

صفحه 418

قال بعض الأكابر مثل المرحوم المحقق الخوانساري (قدس سره) حيث كان من أعاظم المراجع: لا نتمكن أن نقول في جميع هذه الصور: الرجوع إلى غير الأعلم جائز. وارتأى المرحوم السيد الخوئي (قدس سره) هذه النظرية في كتابه التنقية، وقال: إذا لم يسع المجال للأعلم الاستنباط في مسألة ما أو لم يكمل الاستنباط، يجوز هنا الرجوع إلى غير الأعلم، ولكن إذا أكمل الاستنباط في مسألة ولكن لم يحرز وجوب صلاة الجمعة أو صلاة الظهر، ولذا احتاط في هذه المسألة، بمثل هذا الاحتياط لا يمكن الرجوع إلى غير الأعلم.

أين تكمن المشكلة؟ المشكلة تكمن في سؤال نطرحه هنا: إذا كان للأعلم مثلاً 100 احتياط في رسالته العملية، فأكثر هذه الاحتياطات من القسم الأول أو الثاني، بل أكثر احتياطاته من القسم الثالث، حيث درس أطراف المسألة بدقة كاملة، ولكن لا يعتبر هذه الأدلة كافية ولا تلك، ولذا يحتاط، وعليه فإنّ 95 % من احتياطاته هي من هذا القبيل، وفي هذه الصورة لا يمكن الرجوع إلى غير الأعلم، ولذا يقول المرحوم المحقق الخوانساري (قدس سره) في (حاشية العروة): «إذا كان عدم إفتاء الأعلم من جهة عدم المراجعة إلى مدرك المسألة - يجوز الرجوع إلى غير الأعلم بسبب عدم مراجعته للمصادر - وأمّا إذا كان عدم إفتاء من جهة

الخدشة والإشكال في المدارك وعدم تمامية المدرك عنده في المسألة، فلا وجه للرجوع إلى غير الأعلم، لأنَّ مدرك الفتوى في المسألة مخدوش في نظر الأعلم - أي أنَّ مدرك فتوى غير الأعلم مخدوش في نظر الأعلم - ولذا قالوا: يتعين الاحتياط.

قال المرحوم السيد الخوئي (قدس سره) في كتاب (التنقیح): وجوب تقليد الأعلم يتحقق إذا كان للأعلم رأي أو فتوى في البین سواءً حكمًا واقعياً أو ظاهريًا، حيث نلاحظ أنَّ الأعلم في الغالب يحكم بالحكم الواقعي ويقول إنَّ صلاة الجمعة واجب تخبيه مثلاً، وأحياناً يفتى بالحكم الظاهري مثلاً عندما يقول بوجوب الاحتياط، فهنا أيضاً للأعلم رأي وفتوى ومعه لا يمكن الرجوع إلى غير الأعلم، نعم إن لم يفت بوجوب الاحتياط مثلاً في الشبهات قبل الفحص، فهذا الاحتياط

صفحه 419

مستند على عدم العلم بالحكم الواقعي فيمكن الرجوع إلى غير الأعلم.

خلاصة البحث:

قال المشهور في احتياطات الأعلم: يمكن للمكَلَف الرجوع إلى غير الأعلم مطلقاً، هذه هي النظرية التي ارتكاها الإمام الراحل والسيد (رحمهما الله) في (العروة) في الاحتياطات، ولكن في مقابل المشهور ذهب المرحوم المحقق الخوانساري (قدس سره) والسيد المرحوم المحقق الخوئي في كتابه (التنقیح) إلى عدم الرجوع في مطلق الاحتياطات إلى غير الأعلم، لأنَّ الأعلم تارة تحتاج إلى سعة الوقت للاستنباط، وأخرى لم يصل إلى النتيجة، والثالثة يرى أدلة الأقوال غير كافية بل مخدوشة، في الأول والثاني يرى الرجوع إلى غير الأعلم جائز وفي الثالثة عدم جواز الرجوع إلى غير الأعلم، فيكون لدينا من مجموع كلماتهم دليلاً، فإذا استطعنا الإجابة عنهمما يكون الحق مع المشهور، وإنَّ كان الحق مع غير المشهور من الأقوال في المسألة، وأكثر الموارد التي تقع فيها الاحتياطات من القسم الثاني، يعني أنَّ الأعلم يتبع المسائل الاستنباطية ولكنه لم يصل إلى النتيجة.

الدليل الأول:

نجد هذا الدليل في كلمات السيد الخوئي (قدس سره) هو: إذا فرضنا أنَّه ليس للأعلم رأي فيجوز الرجوع إلى غير الأعلم، أما إذا كان له رأي في مسألة فحينئذ لا يجوز الرجوع إلى غير الأعلم، وهذا الرأي لا ينحصر بالحكم الواقعي بل يشمل الحكم الظاهري وهو وجوب الاحتياط أيضاً.

نظر الاستاذ المعظم:

هذا الدليل مخدوش وذلك لأنَّ مشروعية باب التقليد وملائكته هو رجوع الجاهل إلى العالم، وهذا بالنسبة إلى الحكم الواقعي حيث يكون للأعلم رأي

صفحه 420

وفتوى ومصداقية العالم، وأمّا إذا لم يكن للأعلم فتوى ولا يعرف الحكم الظاهري، فيفتى بالحكم الظاهري، وحينئذ لا يصدق عليه عنوان العالم، لأننا لا نتمكن أن نطلق عليه الأعلم والعالم لأنَّه لم يتمكن من الحصول على الدليل، فاختار الحكم الظاهري يعني وجوده كعدمه، عندئذ لا يمكن التمسك بأصل التقليد ومشروعيته هو رجوع الجاهل إلى العالم ويكون هذا الاحتياط في الواقع مستند إلى نفس الاحتياط، لأنَّ الاحتياط لا يستند إلى الشخص بل يستند إلى الاحتياط أيضاً.

وبعبارة أخرى: إذا أفتى الأعلم بالحكم الظاهر بعنوان الاحتياط الوجوبي فلا يكون من مصاديق العالم، بل يكون له عنوان الجاهل، فيكون وجوده كعدمه تماماً، فعلينا أن نرجع إلى غير الأعلم، فعليه أن هذا الدليل الذي ذهب إليه السيد الخوئي وهو مطلق الرجوع إلى الأعلم في الحكم الواقعي والظاهري مخدوش.

الدليل الثاني:

ورد هذا الدليل في كلمات المرحوم المحقق الخوانساري والمرحوم السيد الخوئي، حيث قال: إذا لم يكن للأعلم فتوى لا يجوز الرجوع إلى غير الأعلم، لأنّ الأعلم رأى مستند فتوى غير الأعلم وخطأه، يعني أنّ ما استند إليه غير الأعلم في فتواه كان مورد لحاظ الأعلم ولم يقبل به بل رفضه، فعليه يجب تقليد الأعلم في صورتين: أولاً: ما أفتى به، وثانياً: ما رفضه من مستند غير الأعلم في فتواه، ففي هذه الصورة يكون قول الأعلم حجة علينا، وبعبارة أخرى، عندما يخطئ الأعلم مستند فتوى غير الأعلم تبطل بذلك فتوى غير الأعلم، فكيف يمكن حينئذ الرجوع في الاحتياطات الوجوبية إلى قول غير الأعلم، وعلى هذا الدليل اعتمد المرحوم الخوانساري والسيد الخوئي وعدة من الفقهاء وقالوا: إنّ هذا الدليل كاف على عدم الرجوع إلى غير الأعلم في الاحتياطات مطلقاً.

صفحة 421

نظريّة صاحب تفصيل الشريعة:

لقد أجاب الوالد المعظم في كتابه الشريف (تفصيل الشريعة في شرح تحرير الوسيلة) على هذا الجواب تامّاً لا؟ - قائلاً: صحيح أنّ الأعلم أبطل في هذه الصورة مستند غير الأعلم، ولكن ما معنى هذا الإبطال؟ معناه عدم صلاحية هذا الدليل كي يستند إليه، مثلاً يقول الأعلم يجب في يوم الجمعة صلاة الجمعة والظهر احتياطاً، ويفتي غير الأعلم بوجوب صلاة الجمعة خاصة، فهنا قد خطأ الأعلم مستند فتوى غير الأعلم، بمعنى أنّ دليلاً غير الأعلم في حد ذاته ليس دليلاً يمكن الاستناد إليه وباطل في مضمونه، ولكن نحن لا نفهم هذا المعنى من هذا الدليل لأنّ الأعلم يقوم بهذا العمل، يعني إذا سئل الأعلم هل أنّ دليلاً غير الأعلم في نظركم باطل تماماً، يقول: كلاماً يحتمل صحته، ولكني لا استطيع أن أجعل هذا المستند دليلاً على الفتوى، فهذا المقدار من الأعلم بعدم إذاعته ليبطلان دليلاً غير الأعلم كاف في الرجوع إلى غير الأعلم.

نظر الاستاذ المعظم:

الإشكال الذي يرد على ما طرح الوالد المعظم هو عندما نعلم أنّ الخطأة معناها عدم صلاحية الاستناد إلى دليلاً غير الأعلم، أو علمنا أنّ الأعلم قال في مورد ما إنّ هذا الدليل في حد ذاته باطل، يعني لو فرضنا أنّ الأعلم صرّح بأنّ ما استند إليه غير الأعلم من روایة ليس له صلاحية اجتهادية وحجية أصلًاً، وذلك بسبب وجود عدة إشكالات على تلك الروایة حيث تسقطها عن الحجية، فيكون مستند فتوى غير الأعلم في حد ذاته باطلًاً، فهذا الجواب أخص من المدعى، فلا يستطيع أن يكون جواباً هذا أولاً.

وثانياً: لقد أورد الوالد مؤيد على كلامه هو: إذا كان الدليل باطلًا من الأساس فلا يبقى مجال للاحتجاط، نقول هل يجب دليل الاحتياط السماع، أم يكفي

صفحة 422

الاحتمال يعني إذا احتملنا وجوب صلاة الجمعة في يوم الجمعة فهذا يكفي في مقام العمل بالاحتياط، سواء كان لمنشأ الاحتياط هناك دليل أو لم يكن يكفي الاحتمال.

فعليه يظهر من مجموع كلماتهم أنَّ الحق مع السيد الخوئي والمحقق الخوانساري (قدس سرهما) ، بل الحق مع غير المشهور من كلماتهم.